أكثر من 67 صرافاً آلياً لخدمة كل 100 ألف شخص بالغ في البلاد وفقاً لأحدث بيانات لمسح الوصول إلى الخدمات المالية

23 من كل 100 شخص في الكويت.. عليهم قروض

■ زيادة اعتماد الأفراد على التمويل المصرفي لتمويل الاحتياجات الاستهلاكية أو السكنية

■ استقرار نسبي في عدد الأفرع المصرفية.. 403 فروع لدى البنوك بنهاية العام الماضي

أحمد مغربي

شهدت الكويت خلال السنوات الماضية تغييرات ملحوظة في قطاع التمويل الشخصي والإقراض، حيث ارتفعت نسبة المقترضين من البنوك التجارية بشكل مستمر، مما يعكس تطور غالبية أوجه النشاط الاقتصادي بالبلاد، إذ أظهرت بيانات رسمية من عام 2015 حتى 2023، ارتفاع أعداد المقترضين ليبلغ 23٪ من إجمالي السكان في البلاد.

وكشفت بيانات بنك الكويت المركزي وفقا لمسح الوصول إلى الخدمات المالية بنهاية العام الماضي عن ان 230 شخصا من كل 1000 شخص في الكويت مقترضون، ما يعني ان كل 100 شخص بينهم 23 عليهم قروض، وتتزايد تلك النسبة بشكل سنوي وتحديدا منذ انخفاضها إلى أدنى مستوياتها في أعوام كورونا والتي سجلت أدنى مستوياتها عند 20,9٪ في عام 2020 وبما يعادل 209 مقترضين من كل 1000 شخص.

وأظهرت البيانات، التي اطلعت عليها «الأنباء»، أن نسبة المقترضين من البنوك التجارية في عام 2016 بلغت 21,7٪ من الإجمالي، وشهدت هذه النسبة ارتفاعا مطردا على مدى السنوات، حتى وصلت إلى 23٪ في عام 2023، وتشير هذه الزيادة إلى زيادة اعتماد الأفراد على التمويل المصرفي لأغراض متعددة، سواء كان ذلك لتمويل احتياجات استهلاكية أو سكنية واستثمارية.

وحول العوامل المؤثرة في زيادة أعداد المقترضين فإنه خلال فترة الدراسة، شهد الاقتصاد المحلي استقرارا نسبيا، مع نمو ملحوظ في عدد المشاريع الاستثمارية والفرص الاقتصادية، وساعد هذا الاستقرار على تعزيز ثقة الأفراد في النظام المالي والمصرفي، ما أدى إلى زيادة طلبهم على القروض لتمويل احتياجاتهم الاستهلاكية، وعلى سبيل المثال، كان عام 2021 نقطة تحول بعد الجائحة، حيث ارتفع عدد المقترضين إلى 21,67٪، ما يعادل 217 مقترضا من كل 1000 شخص بالغ وهو ما يمكن اعتباره مؤشرا على انتعاش الطلب على التمويل بعد فترة الركود التي شهدتها البلاد خلال الجائحة.

المودعون

إلى ذلك، شهدت أعداد المودعين في البنوك التجارية زيادة ملحوظة بين 2015 و2023، وأظهرت البيانات أن ثقافة الادخار منتشرة بين المواطنين والمقيمين، حيث كشف مؤشر أعداد المودعين أن كل 1000 شخص لديهم 1440 وديعة.

الفروع المصرفية

بالنسبة الى عدد الفروع المصرفية في الكويت من 2015 إلى 2023، يظهر من البيانات أن عدد الفروع التجارية شهد تقلبات طفيفة على مدار هذه الفترة، لتسجل بنهاية العام 2023 نحو 403 فروع، وكانت قد سجلت في عام 2015 نحو 401 فرع، وارتفع في عام 2016 إلى 409 فروع وفي 2017 استقر عند 408 فروع وفي 2018 بلغ 411 فرعا وهو أعلى مستوى سجلته أعداد الأفرع التجارية في البلاد خلال الفترة المذكورة، لينخفض بعدها عدد الأفرع إلى 401 فرع خلال 2019، وخلال جائحة كورونا وتحديدا في عام 2020 انخفضت أعداد الأفرع إلى 384 فرعا، حيث اضطرت بعض البنوك إلى إغلاق الفروع مؤقتا أو دمج العمليات المصرفية بسبب التغيرات الاقتصادية.

وخلال عام 2021 سجلت أعداد الأفرع المصرفية للبنوك إلى الارتفاع ليبلغ 403 فروع، وهذا التعافي يشير إلى انتعاش تدريجي للقطاع المصرفي بعد آثار الجائحة، مع إعادة فتح الفروع التي أغلقت سابقا أو فتح فروع جديدة لتلبية الاحتياجات المتزايدة، وفي 2022 شهدت الأفرع انخفاضا طفيفا إلى 400 فرع، وقد يكون هذا التراجع البسيط ناتجا عن إعادة تنظيم العمليات المصرفية وتحسين الخدمات الإلكترونية.

وعلى الرغم من التقلبات الطفيفة، يظهر أن عدد الفروع المصرفية في الكويت بين 2015 و2023 حافظ على استقرار نسبي، مع استجابة القطاع المصرفي لتغيرات السوق والتوجه نحو الخدمات الرقمية. في عام 2023، بلغ عدد الفروع 403 فروع، مما يعكس توازنا بين الاحتياجات المتغيرة للعملاء وتوجهات القطاع المصرفي نحو تحسين الكفاءة وتعزيز الخدمات الرقمية.

أجهزة الصراف الآلي

من جهة ثانية، شهدت أجهزة الصراف الآلي (ATM) تطورا ملحوظا على مدار السنوات من 2015 إلى 2023، حيث عكست هذه التطورات زيادة الاعتماد على التكنولوجيا المالية وتوسع البنوك في تقديم الخدمات الرقمية لتعزيز التجربة المصرفية للعملاء، لتبلغ بنهاية العام الماضي نحو 67 جهازا لكل 100 ألف بالغ في الكويت، ويعكس هذا العدد القاعدة الأولية لنشر أجهزة الصراف الآلي في الكويت في تلك الفترة، حيث كانت هذه الأجهزة أساسية لتمكين الأفراد من الوصول السريع إلى النقد والخدمات المصرفية الأخرى.

ومع زيادة انتشار التطبيقات المصرفية والخدمات عبر الإنترنت، تحولت احتياجات العملاء من سحب النقد التقليدي إلى الدفع الإلكتروني، وهو ما أدى إلى تقليل الاعتماد على أجهزة الصراف الآلي، خاصة في السنوات الأخيرة. وقد لعبت البنوك دورا كبيرا في تسهيل هذه التحولات من خلال تقديم خدمات مصرفية مبتكرة.

وعلى الرغم من التحول الرقمي، استمرت البنوك في تحسين شبكات أجهزة الصراف الآلي لتقديم خدمات أكثر شمولا، مثل دفع الفواتير، وتحويل الأموال، والاستفسار عن الأرصدة. وقد أسهمت هذه التطويرات في بقاء أجهزة الصراف الآلي كخيار مفضل للعديد من العملاء، خاصة أولئك الذين يفضلون الوصول الفعلي إلى النقد. ومع زيادة الاعتماد على التكنولوجيا المصرفية الرقمية، من المتوقع أن تستمر أجهزة الصراف الآلي في دورها كمكون أساسي من مكونات الشبكة المصرفية، لكن قد يتم تقليص انتشارها بشكل تدريجي في المناطق التي تتمتع بخدمات مصرفية رقمية قوية، ومع ذلك، قد تستمر أجهزة الصراف الآلي في تقديم خدمات أكثر تطورا وتنوعا لتلبية الاحتياجات المتغيرة للعملاء.

التوقعات المستقبلية

مع استمرار النمو الاقتصادي في الكويت، من المتوقع أن يستمر الطلب على التمويل المصرفي في الارتفاع، ومع ازدياد دعم الحكومة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوسيع الفئات المستهدفة بالتمويل الشخصي، يمكن أن تواصل نسبة المقترضين من البنوك التجارية الزيادة، إضافة إلى ذلك، مع التحسينات المستمرة في النظام المصرفي والخدمات الرقمية، سيكون من الأسهل على الأفراد الوصول إلى القروض، مما سيعزز هذا الاتجاه التصاعدي.

بلغ مستوى 3,6٪.. رغم الارتفاعات الكبيرة لمعدلات التضخم عالمياً التي أرهقت الاقتصادات

متانة شبكات الأمان الاجتماعي والدعومات أبطأت التضخم بالكويت

■ «المركزي» اتخذ قرارات بتحريك أسعار الفائدة منذ 2019 مع مراعاة طبيعة الاقتصاد المحلي

■ مستويات التضخم المحلي خلال آخر 10 سنوات حافظت على تسجيل معدل سنوي بلغ 2,67٪

كونا: على الرغم من الارتفاعات الكبيرة لمعدلات التضخم في مختلف دول العالم وبلوغه مستويات قياسية أرهقت الشعوب والاقتصادات فإن الكويت تمكنت من المحافظة على تباطؤ التضخم محليا نظرا إلى ما تتمتع به من متانة في شبكة الأمان الاجتماعي والدعومات الحكومية.

وبحسب تقرير متابعة الخطة السنوية (20232024) الصادر عن الأمانة العامة للتخطيط والتنمية، فإن معدل نمو التضخم المحلي لعام 2023 تباطأ إلى نحو 3,6٪ مع تباطؤ معدل التضخم العالمي.

وأوضح التقرير أن بنك الكويت المركزي اتخذ العديد من السياسات النقدية منذ العام 2019 إذ سجل سعر الفائدة 2,94٪ قبل أن ينخفض العامين 2020 و2021 إلى 1,79٪ و1,5٪ على التوالي، ثم ارتفع مجددا في العامين 2022 و2023 بنحو 2,35٪ و4,13٪ على التوالي.

وذكر أن البنك المركزي اتخذ هذه القرارات والإجراءات في تحريك أسعار الفائدة المحلية بناء على تحليل أحدث المعلومات والبيانات الاقتصادية والنقدية والمصرفية المتوافرة بما فيها معدلات الاقتصاد العام ومستويات التضخم ومؤشرات السيولة المحلية باعتبارها أهم محددات الحاجة لتحريك أسعار الفائدة.

وأفاد بأنه روعي في اتخاذ القرار مختلف العوامل المؤثرة للرقم القياسي لأسعار المستهلك لتحديد وتقييم العوامل التي تشكل عوامل الضغط على الأسعار علاوة على مراعاة طبيعة الاقتصاد الكويتي المنفتح على العالم الخارجي.

وعن معدل الطلب على السلع والخدمات ذكر أن العام 2019 شهد زيادة في هذا المعدل بنسبة 0,3٪، فيما سجل انكماشا عام 2020 بنسبة (ـ1,4٪) وبعدها زاد الطلب بمعدلات نمو واضحة قدرت بنحو 6,8٪ واستمرت بالارتفاع في العام 2022 إلى نحو 8,5٪.

وأضاف أنه في العام 2023 تباطأ معدل نمو الطلب إلى نحو 3,2٪ فيما شهد مستوى معدل العرض من السلع والخدمات تأثرا واضحا بالأحداث الجيوسياسية التي انعكست بوضوح من خلال ارتفاع تكاليف الإنتاج نظرا إلى ارتفاع أسعار الطاقة.

وقد تمكن التضخم من المحافظة على مستويات مقبولة خلال السنوات المالية وسط الاستقرار النسبي للمؤشرات الخاصة بالمجموعات السلعية المؤثرة في الإنفاق المعيشي للأسر التي بدورها تحدد قدرة الإنفاق الاستهلاكي والخدمي لأفراد المجتمع.

وبالنظر إلى مستويات التضخم خلال آخر 10 سنوات بالفترة بين 2014 ونهاية يوليو 2024 يتبين أن تضخم أسعار المستهلك سجل معدلا سنويا بنسبة 2,67٪، حيث سجلت معدلات آخر 4 سنوات ارتفاعا ملحوظا إلى 3,46٪. ويأتي ذلك نتيجة الضغوط التضخمية بأسعار المستهلك التي في معظمها مستوردة من الخارج نتيجة أزمة (كورونا) والعوامل المتعلقة بسلاسل الإمداد خلال الجائحة، إضافة إلى الحروب التي تلتها وارتفاع التضخم عالميا لمستويات قياسية في 2022 ومن بعدها هبوطه المستمر حتى السنة الحالية.

وفيما يخص معدلات التضخم خلال الأعوام الـ20 الماضية تشير الأرقام إلى تسجيل التضخم السنوي معدل عام نسبته 3,55٪ وعند استبعاد التضخم المرتفع جدا في 2008 الذي سجل 10,57٪ سينخفض المعدل العام للتضخم السنوي إلى 3,18٪ ويعتبر «مقبولا» وسط الأحداث والتقلبات الاقتصادية والمالية والجيوسياسية العالمية التي شهدتها تلك الفترة، وهنا تتمثل أهمية دعم السلع الأساسية التي تؤثر إيجابا على مستوى المعيشة للمستهلك.

وفي السياق، أظهرت بيانات الإدارة المركزية للإحصاء حول الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (التضخم) في الكويت خلال الأشهر الـ 7 الأولى من العام الحالي بداية تراجع الضغوط التضخمية في البلاد لتسجل متوسط 3,12٪ على أساس معدل التضخم لكل شهر بشكل سنوي.

وبحسب بيانات إدارة الإحصاء واصلت مستويات التضخم في الكويت التراجع إذ انخفضت من مستوى 3,99٪ خلال 2022 ومستوى 3,64٪ خلال العام الماضي.